SJST
sjst.scst.edu.ly

Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية للفترة(2000–2025)

جازية فرحات قويز
جامعة الجفرة ، كلية إدارة الاعمال ، قسم الاقتصاد

Jazyahhfrhat1975@gmail.com

المستخلص
هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025). ولتحقيق ذلك، اعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع .(ARDL) أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، إلا أن أثر الإنفاق العام في خفض البطالة جاء غير دال إحصائياً في المدى الطويل. وتُعزى هذه النتيجة إلى التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الليبي الريعي، حيث يهيمن الإنفاق التسييري على حساب التنموي، أوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الموازنة العامة نحو الإنفاق الاستثماري الرأسمالي، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتفعيل دور القطاع الخاص ليكون المحرك الأساسي لخلق فرص عمل مستدامة.

الكلمات المفتاحية :الإنفاق العام، البطالة، الاقتصاد الريعي، الاقتصاد الليبي، نموذج.ARDL

Submitted: *09/04/2026* ***Accepted****: 27/05/2026*

Abstract This study aimed to measure and analyze the impact of public spending on unemployment rates in the Libyan economy during the period (2000–2025). To achieve this objective, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach was employed. The empirical results revealed the existence of a long-run cointegrating relationship between the variables; however, the long-term impact of public spending on reducing unemployment was statistically insignificant. This outcome is attributed to structural distortions in the rentier Libyan economy, characterized by the dominance of current consumption spending over developmental expenditure, The study recommends restructuring the public budget towards capital investment spending, diversifying the productive base to reduce oil dependency, and empowering the private sector to become the primary engine for creating sustainable job opportunities.

Keywords: Public Spending, Unemployment, Rentier Economy, Libyan Economy, ARDL Model.

المقدمة :
تُعد السياسة المالية إحدى أهم أدوات التدخل الحكومي لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ويأتي الإنفاق العام في مقدمة هذه الأدوات باعتباره الوسيلة التنفيذية التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا تقتصر أهمية الإنفاق العام على حجمه فقط، بل تمتد إلى قدرته على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أهمها النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل والبطالة (يحيى، 2021).
ويحظى الإنفاق العام بأهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، حيث يرى الاتجاه الكينزي أن تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن يسهم في رفع مستوى الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة وخفض معدلات

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

البطالة، وذلك من خلال أثر مضـــاعف الإنفاق الحكومي على النشـــاط الاقتصـــادي .(Keynes, 1936) كما يشـــير التحليل الاقتصادي الحديث إلى أن فعالية الإنفاق العام في التأثير على التشغيل تعتمد على طبيعة هذا الإنفاق وكفاءة توجيهه ومدى قدرة الاقتصاد على تحويل الإنفاق الحكومي إلى طاقات إنتاجية وفرص عمل حقيقية.(Samuelson & Nordhaus, 2010)

وتزداد أهمية دراســـة العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الاقتصـــادات النامية، حيث يمثل القطاع العام في العديد منها أحد المصادر الرئيسية للتوظيف نتيجة ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب الزيادة المستمرة في عرض العمل. إلا أن التوسع غير المدروس في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى آثار محدودة على التشـــغيل إذا تركز في مجالات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية أو خلق وظائف مستدامة (بشير، 2023).

وفي حالة الاقتصاد الليبي، تكتسب دراسة أثر الإنفاق العام على البطالة أهمية خاصة بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة. فقد أدى الاعتماد على النفط إلى ارتباط الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما جعل السياسة المالية عرضة للصدمات الخارجية وأثر في استقرار الإنفاق العام واستدامة آثاره الاقتصادية (بن يوسف، 2022).

وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإنفاق العام، خاصة مع زيادة الإيرادات النفطية، إلا أن هذا التوسع لم يصاحبه انخفاض مماثل في معدلات البطالة، حيث ظلت مشكلة البطالة تمثل تحدياً اقتصادياً واجتماعياً مهماً، خصوصاً بين فئة الشباب والخريجين الجدد. ويرجع ذلك جزئياً إلى طبيعة سوق العمل الليبي التي اتسمت بارتفاع الاعتماد على الوظيفة العامة وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في خلق فرص عمل جديدة (مختار، 2023).

كما أن توسع الدولة في الإنفاق الحكومي والتوظيف العام أدى إلى تضخم حجم القطاع العام وظهور بعض الاختلالات في سوق العمل، مثل البطالة المقنعة وضـــعف الكفاءة الإنتاجية لبعض الوظائف الحكومية، الأمر الذي يثير تســـاؤلات حول مدى قدرة الإنفاق العام، بصـــورته الحالية، على تحقيق الهدف الاقتصـــادي المتمثل في الحد من البطالة (المركز الوطني لدعم القرار، 2021).

وعلى الرغم من أهمية الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، فإن العلاقة بينه وبين البطالة ليست بالضرورة علاقة مباشـــرة أو ثابتة، فقد يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى خفض البطالة إذا تم توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والاســـتثمارية، بينما قد يكون أثره محدوداً إذا اتجه نحو الإنفاق الاستهلاكي دون زيادة مقابلة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد (العمري وآخرون، 2022).

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025)، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة، وبيان ما إذا كان الإنفاق العام يمثل أداة فعالة في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود مفارقة اقتصادية واضحة في الاقتصاد الليبي، تتمثل في ارتفاع مستويات الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، مقابل استمرار معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة نسبياً، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى كفاءة الإنفاق الحكومي في تحقيق أحد أهداف السياسة الاقتصادية المتمثل في توفير فرص العمل.

فعلى الرغم من أن النظرية الاقتصـــادية تشـــير إلى أن زيادة الإنفاق العام يمكن أن تؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاج والتوظيف(Keynes, 1936) ، فإن التجربة الليبية تشير إلى أن زيادة الإنفاق لم تحقق بالضرورة انخفاضاً متناسباً في معدلات البطالة، نتيجة طبيعة الاقتصـــاد الريعي وضـــعف التنويع الاقتصـــادي واعتماد ســـوق العمل بدرجة كبيرة على القطاع العام (بن يوسف، 2022).

وعليه يمكن اشتقاق العديد من التساؤلات الفرعية التالية:

ما أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025)؟

أسئلة الدراسة

1. ما طبيعة تطور الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025)؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على معدلات البطالة في ليبيا؟
3. هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة؟
4. هل يختلف أثر الإنفاق العام على البطالة بين الأجل القصير والأجل الطويل؟

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

أهمية الدراسة:

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الليبي من خلال تقديم تحليل قياسي حديث يغطي الفترة (2000–2025)، وهي فترة شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية مهمة أثرت في المالية العامة وسوق العمل الليبي. وتبرز أهمية الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها لتقييم فعالية الإنفاق العام في الحد من البطالة، ومساعدة صناع القرار في تحسين توجيه الموارد العامة، بالإضافة إلى دعم سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي وتعزيز دور القطاعات الإنتاجية في خلق فرص عمل مستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2025).

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفرية:(H0)

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة.(2000–2025)

الفرضية البديلة:(H1)

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة.(2000–2025)

فرضية التكامل المشترك:

H0:لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في ليبيا.

H1:توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في ليبيا.

منهج الدراسة :تعتمد الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج القياسي لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته.

المنهج الوصفي التحليلي :يستخدم المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام والبطالة، وتحليل تطور المتغيرين خلال فترة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على الاتجاهات العامة للعلاقة بينهما. كما يعتمد هذا المنهج على تحليل خصوصية الاقتصاد الليبي باعتباره اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام، وما يترتب على ذلك من آثار على الأداء الاقتصادي وسوق العمل (بن يوسف، 2022).

المنهج القياسي :تعتمد الدراسة في الجانب التطبيقي على أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية خلال الفترة (2000–2025). ويهدف التحليل القياسي إلى:

- قياس أثر الإنفاق العام على معدل البطالة.
- تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل.
- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والبطالة.

وسيتم استخدام نموذج ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model) نظراً لملاءمته للدراسات التي تعتمد على عينات صغيرة نسبياً، كما يسمح باختبار العلاقات طويلة الأجل عندما تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول (Pesaran et al., 2001).

مصادر البيانات :تعتمد الدراسة في قياس متغيراتها (الإنفاق العام ومعدلات البطالة) خلال الفترة (2000–2025) على البيانات السنوية المستمدة من قواعد بيانات **البنك الدولي(World Bank)** ، وذلك لضمان جودة وموثوقية السلاسل الزمنية، وتجنب مشاكل التباين وضعف الموثوقية التي قد تعتري بعض البيانات المحلية، باعتبار البنك الدولي مؤسسة دولية معتمدة توفر بيانات متسقة للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

رابعاً: توصيف متغيرات الدراسة(Study Variables)

بناءً على النموذج الجديد، يتم تحديد المتغيرات كما يلي:

1.المتغير التابع

معدل البطالة(Unemployment Rate)

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

الرمز:

$$UR_t$$

ويمثل نسبة الأفراد العاطلين عن العمل من إجمالي قوة العمل في السنة.(t)

2.المتغير المستقل

الإنفاق العام(Government Expenditure)

الرمز:

$$GE_t$$

ويمثل إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي في الاقتصاد الليبي.

وسيتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق العام:

$$LGE_t$$

وذلك لتقليل التباين الكبير في قيم الإنفاق خلال فترة الدراسة، وتحسين خصائص النموذج القياسي.

خامساً: بناء النموذج القياسي للدراسة

استناداً إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية التي تناولت أثر السياسة المالية على سوق العمل، يمكن صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات كالآتي:

$$UR = f(GE)$$

أي أن معدل البطالة يعتمد على مستوى الإنفاق العام.

وبتحويل العلاقة إلى نموذج قياسي خطي تصبح:

$$UR_t = \beta_0 + \beta_1 LGE_t + \varepsilon_t$$

حيث:

الرمز	التفسير
UR	معدل البطالة
LGE	اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق العام
β0	الحد الثابت
β1	معامل تأثير الإنفاق العام
ε	حد الخطأ العشوائي
t	الزمن

الاختبارات القياسية المقترحة :سيتم إخضاع النموذج لمجموعة من الاختبارات للتأكد من سلامة النتائج:

1. **اختبار استقرار السلاسل الزمنية :**باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون(PP) ، والهدف تحديد درجة تكامل المتغيرات.
2. **اختبار التكامل المشترك :**باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدل البطالة.
3. **تقدير نموذج :ARDL** لتحديد التأثير قصير الأجل، التأثير طويل الأجل، وسرعة تصحيح الاختلالات.
4. **الاختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests):** وهي اختبارات إحصائية يتم إجراؤها بعد تقدير النموذج للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية، وتشمل:
   - اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.(Jarque-Bera)
   - اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء.(Breusch-Godfrey LM Test)
   - اختبار عدم تجانس التباين.(Heteroskedasticity Test)
   - اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج (CUSUM) و.(CUSUMSQ)

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

الإطار النظري والدراسات السابقة

العلاقة النظرية بين الإنفاق العام والبطالة

أولاً: الاتجاه الكينزي: يرى كينز أن البطالة تحدث نتيجة ضـــعف الطلب الكلي، وأن تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى رفع الطلب وتحفيز الإنتاج والتوظيف، ويعمل الإنفاق الحكومي من خلال ما يســـمى مضـــاعف الإنفاق الحكومي ، حيث يؤدي الإنفاق الأولي إلى ســـلســـلة من الزيادات في الدخول والاســـتهلاك، مما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج وتوظيف المزيد من العمالة(Keynes, 1936) .

ثانياً: حدود تأثير الإنفاق العام في الاقتصـادات الريعية: على الرغم من الدور الإيجابي المتوقع للإنفاق العام، فإن تأثيره قد يكون محدوداً في الاقتصـادات الريعية مثل الاقتصـاد الليبي بسبب:الاعتماد على الإيرادات النفطية و ضـعف القطاع الخاص و ارتفاع الإنفاق الجاري و محدودية القاعدة الإنتاجية، وقد تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الاستيراد أو التضخم بدلاً من خلق وظائف حقيقية (بن يوسف، 2022).

الدراسات السابقة:

1.دراسة المطيري :(2022) درست أثر الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على سوق العمل في المملكة العربية السعودية، وأظهرت أن الإنفاق الاستثماري كان أكثر قدرة على التأثير في خلق فرص العمل مقارنة بالإنفاق الجاري.

2.دراسة الزروق والشيباني :(2021) هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا، ومنها البطالة، باستخدام نموذج ARDL خلال فترة زمنية ممتدة، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الإنفاق العام على البطالة كان محدوداً، وأرجعت ذلك إلى طبيعة الاقتصـاد الريعي وضـعف ارتباط الإنفاق الحكومي بالنشـاط الإنتاجي، وتختلف الدراسـة الحالية عنها من حيث أنها تركز فقط على العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة خلال الفترة (2000–2025) باســـتخدام بيانات أحدث.

3.دراسة بوبكر وبلقاسم :(2020) تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر باعتبارها اقتصاداً نفطياً مشابهاً للاقتصـــاد الليبي، وأظهرت النتائج أن تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة يعتمد على طبيعة توجيه الإنفاق وكفاءة اســـتخدام الموارد العامة.

4.دراســـة زايد :(2019) تناولت الدراســـة تطور المالية العامة الليبية وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصـــاد الليبي، وأشـــارت إلى أن توســع الإنفاق العام لم يكن مصـــحوباً بتحســن كافٍ في الأداء الإنتاجي، بســبب ارتفاع الاعتماد على الإنفاق الجاري، وتستفيد الدراسة الحالية منها في تفسير خصوصية الإنفاق العام الليبي.

5.دراســـة Keynes (1936): قدم الأســـاس النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوظيف، حيث أكد أهمية تدخل الدولة لمعالجة البطالة الناتجة عن ضعف الطلب الكلي.

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية :

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتضح أن معظم الدراسات تؤكد أهمية الإنفاق العام كأداة للسياسة الاقتصادية، إلا أن نتائج تأثيره على البطالة تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد وكفاءة توجيه الموارد العامة.

وتتمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى تغطيتها في:

1. قلة الدراسات الحديثة التي تناولت العلاقة المباشرة بين إجمالي الإنفاق العام والبطالة في ليبيا خلال فترة زمنية حديثة تمتد إلى عام 2025 .
2. اختلاف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة التي ركزت على هيكل الإنفاق أو مكونات الميزانية، حيث تركز الدراسة الحالية على قياس أثر إجمالي الإنفاق العام على البطالة .
3. استخدام نموذج قياسي حديث لتحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين .

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي (القياسي) للدراسة:

يأتي هذا الفصل استكمالاً للإطار العام والنظري للدراسة، حيث يهدف إلى اختبار الفرضيات التي تم صياغتها مسبقاً حول أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصـاد الليبي خلال الفترة .(2025–2000) وبناءً على ما تم اسـتعراضـه في الإطار النظري من أسس تدعم العلاقة بين متغيرات الدراسة، يسعى هذا الفصل التطبيقي إلى قياس هذه العلاقة كمياً باستخدام أساليب

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

الاقتصاد القياسي .ولتحقيق ذلك، سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) ، نظراً لملاءمته لطبيعة البيانات السنوية وحجم العينة، وقدرته على اختبار العلاقات التوازنية طويلة وقصيرة الأجل عندما تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول .يتضمن هذا الفصل وصفاً لبيانات الدراسة، ثم إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (جذر الوحدة)، وصولاً إلى اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج، وأخيراً إجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة وموثوقية النتائج المقدرة.

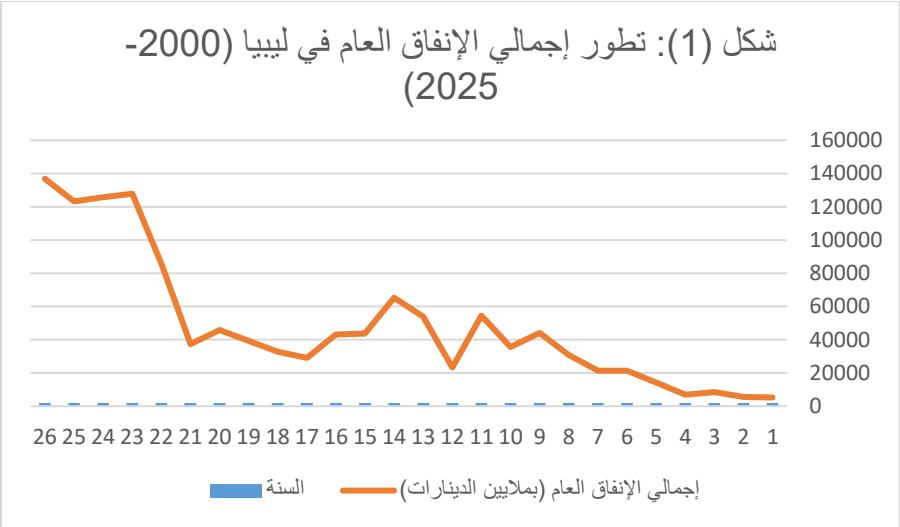
أولاً: التحليل الوصفي وتطور متغيرات الدراسة(2025 - 2000)

قبل الشروع في التحليل القياسي، من الأهمية بمكان استعراض المسار التاريخي لبيانات الدراسة للوقوف على الاتجاهات العامة لكل من الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الاقتصاد الليبي. يوضح الجدول (1) البيانات السنوية المجمعة لهذين المتغيرين كما وردت من التقارير الرسمية لمصرف ليبيا المركزي والجهات ذات الاختصاص.

جدول (1): تطور إجمالي الإنفاق العام ومعدل البطالة في ليبيا(2000-2025)

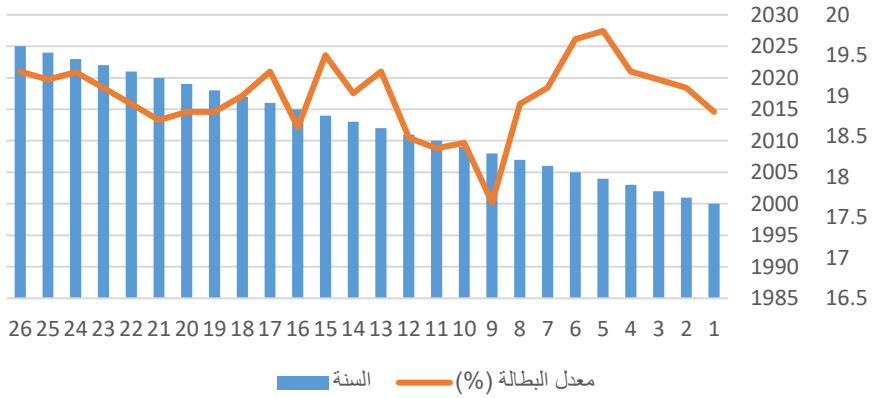
السنة	إجمالي الإنفاق العام (بملايين الدينارات)	معدل البطالة (%)	السنة	إجمالي الإنفاق العام (بملايين الدينارات)	معدل البطالة (%)
2000	5,250.2	19.30	2013	65,283.5	19.30
2001	5,631.6	19.20	2014	43,814.2	18.48
2002	8,487.0	19.29	2015	43,178.9	18.35
2003	6,866.2	19.10	2016	29,171.3	18.42
2004	14,192.7	18.90	2017	32,692.0	17.68
2005	21,343.0	18.70	2018	39,286.4	18.90
2006	21,378.0	18.80	2019	45,813.0	19.10
2007	30,883.0	18.80	2020	37,310.0	19.70
2008	44,115.5	19.00	2021	85,775.9	19.80
2009	35,677.2	19.30	2022	127,874.5	19.30
2010	54,498.8	18.61	2023	125,726.4	19.20
2011	23,366.5	19.50	2024	123,194.0	19.10
2012	53,941.6	19.03	2025	136,838.4	18.80

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي



sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

شكل (2): تطور معدل البطالة في ليبيا (2000-2025)



التعليق والتحليل الاقتصادي الوصفي:

من خلال استقراء المسار الزمني للبيانات الواردة في الجدول (1)، تبرز مجموعة من الملاحظات الاقتصادية الجوهرية التي تعكس طبيعة الهيكل المالي لسوق العمل الليبي، وتتلخص في الآتي:

1. المفارقة الاقتصادية (قفزات الإنفاق مقابل جمود البطالة):

تُظهر البيانات مفارقة صارخة تتمثل في التوسع الهائل في حجم الإنفاق العام، والذي تضاعف بنحو (26 ضعفاً) من 5.2 مليار دينار في عام 2000 ليبلغ ذروته متجاوزاً 136 مليار دينار في عام 2025. وفي المقابل، اتسم معدل البطالة بـ الجمود الهيكلي (Structural Rigidity)، حيث راوح مكانه ضمن نطاق ضيق يتراوح بين (17.6% و 19.8%) طيلة خمسة وعشرين عاماً. هذا التباين البصري والرقمي يؤكد، حتى قبل إجراء التحليل القياسي، ضعف مرونة سوق العمل تجاه الصدمات المالية الإيجابية (الإنفاقية).

2. الارتباط بالصدمات النفطية:(Volatility of Public Spending)

يعكس التذبذب الحاد في أرقام الإنفاق العام (صعوداً كما في عام 2008 وعام 2022، وهبوطاً كما في عام 2011 وعام 2016) مدى ارتهان السياسة المالية الليبية للتقلبات الخارجية في أسعار النفط العالمية. ورغم هذه الطفرات المالية الاستثنائية، لم تنجح الدولة في توظيف الفوائض لكسر حاجز البطالة، مما يعزز فرضية تسرب هذه النفقات في قنوات استهلاكية غير منتجة.

3. تأثير الأزمات على معدلات التشغيل:

يُلاحظ أن معدل البطالة سجل أعلى مستوياته في فترات الانكماش الاقتصادي والأزمات (مثل عام 2021 بنسبة 19.8% وعام 2020 بنسبة 19.7%)، ورغم الاستجابة السريعة للسياسة المالية برفع الإنفاق لمستويات قياسية تجاوزت 127 ملياراً في عام 2022، إلا أن معدل البطالة استجاب ببطء شديد وبنسبة هامشية لا تتناسب مع حجم الضخ المالي.

أولاً: اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (جذر الوحدة)

للإجابة عن التساؤل المتعلق بخصائص السلاسل الزمنية وتجنب مشكلة الانحدار الزائف، تم إخضاع متغييرات الدراسة لاختبار ديكي فولر المطور (ADF) للتحقق من درجة التكامل، والتأكد من عدم وجود متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) وهو الشرط الأساسي لاستخدام نموذج.ARDL

جدول (2): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغير	الرمز	اختبار ADF عند المستوى (Level)	اختبار ADF عند الفرق الأول (1st Diff)	القرار (درجة التكامل)
معدل البطالة	UR	0.0064**	—	I(0)
الإنفاق العام (اللوغاريتم)	LGE	0.4791	0.0000***	I(1)

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

تشير النتائج إلى أن معدل البطالة مستقر عند المستوى(I(0 ، ويعكس ذلك اقتصادياً حالة الجمود الهيكلي في سوق العمل الليبي، حيث يميل معدل البطالة للعودة إلى وسطه الحسابي ولا يتأثر بصدمات طويلة الأمد. في المقابل، أظهر متغير الإنفاق العام عدم استقرار عند المستوى واستقراره عند الفرق الأول(I(1 ، مما يعكس استجابته المستمرة للصدمات الخارجية (كتقلبات أسعار النفط) التي تجعل مساره الزمني غير مستقر، وهذا التباين في درجات التكامل يبرر استخدام منهجية.ARDL

ثانياً: اختبار التكامل المشترك(Bounds Test) :

للإجابة عن التساؤل :هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة؟، تم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test)لنموذج ARDL(4,0) المقدر وفق معيار أكايك.(AIC)

جدول (3): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك(Bounds Test)

إحصائية الاختبار	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	الحد الأدنى(I(0	الحد الأعلى(I(1
F-statistic	5.103	10%	3.020	3.510
		5%	3.620	4.160
		1%	4.940	5.580

تشير بيانات الجدول (2) إلى أن قيمة إحصائية (F) المحسوبة بلغت (5.103)، وهي تتجاوز الحد الأعلى للقيم الحرجة (4.160) عند مستوى معنوية 5.%

القرار :ترفض الدراسة الفرضية الصفرية، وتُقبل فرضية التكامل المشترك البديلة، مما يؤكد إحصائياً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه نحوها المتغيرات بمرور الزمن.

ثالثاً: تقدير نموذج(ARDL معاملات المدى الطويل والقصير)

للإجابة عن التساؤل الرئيسي واختبار فرضية وجود أثر ذي دلالة للإنفاق العام على البطالة، تم استخراج معاملات المدى الطويل والقصير ونموذج تصحيح الخطأ.

جدول (4): تقديرات المدى الطويل لنموذجARDL

المتغير المستقل	المعامل(Coefficient)	الخطأ المعياري(Std. Error)	قيمة(t-Statistic)	الاحتمال(Prob)
LGE	0.067010	0.134478	0.498297	0.6237
C (الثابت)	18.22783	1.444760	12.61651	0.0000

جدول (5): نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ومعاملات المدى القصير

المتغير	المعامل(Coefficient)	الخطأ المعياري	قيمة(t-Statistic))	الاحتمال(Prob)
CointEq(-1) *	-1.085669	0.296810	-3.657790	0.0021

من الجدول (4) يتبين الاتي :

1. في المدى الطويل (جدول 3) :أظهرت النتائج أن معامل الإنفاق العام (LGE) بلغ (0.067)، غير أن هذه القيمة جاءت غير دالة إحصائياً (حيث Prob = 0.6237 وهي أكبر من 0.05.)

القرار :نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على :لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي في المدى الطويل.

2. في المدى القصير وتصحيح الخطأ (جدول 4) :بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) قيمة سالبة وعالية المعنوية (-1.085)، وهو ما يؤكد صحة التكامل المشترك. وتشير هذه القيمة المرتفعة إلى أن الاختلالات في سوق العمل يتم تصحيحها والعودة إلى مسار التوازن بسرعة فائقة (بنسبة 108% تقريباً خلال السنة الواحدة).

رابعاً: الاختبارات التشخيصية للنموذج(Diagnostic Tests)

للتأكد من جودة نموذج (ARDL) المقدر وموثوقية نتائجه، تم إخضاع بواقي النموذج (Residuals) لمجموعة من الاختبارات القياسية التشخيصية، وتلخص الجداول والأشكال الآتية نتائج هذه الاختبارات:

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

جدول :(6) نتائج الاختبارات التشخيصية لبواقي النموذج المقدر

اسم الاختبار	الغرض من الاختبار	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة (Prob)	القرار الإحصائي
Jarque-Bera	التوزيع الطبيعي للبواقي	3.653	0.1609	البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً
Breusch-Godfrey LM	الارتباط التسلسلي للأخطاء	0.7457	0.6888	خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي
Breusch-Pagan-Godfrey	عدم تجانس التباين	1.381	0.9263	ثبات وتجانس تباين الأخطاء

التعليق الاقتصادي والقياسي :تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى جودة النموذج القياسي المقدر وخلوه من المشاكل القياسية المعتادة. حيث جاءت جميع قيم الاحتمال (Prob) للاختبارات الثلاثة أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدعونا لقبول الفرضية الصفرية لكل اختبار. وعليه، يُستنتج إحصائياً أن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً، وتخلو من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء، فضلاً عن ثبات وتجانس تباينها، وهو ما يؤكد كفاءة وموثوقية المعلمات المقدرة للنموذج .

اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

كخطوة أخيرة للتحقق من استقرار المعلمات المقدرة للنموذج عبر الزمن، تم تطبيق اختباري المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.(CUSUMSQ)

(ملاحظة للباحث: أدرج صورة اختبار CUSUM هنا) (ملاحظة للباحث: أدرج صورة اختبار CUSUMSQ هنا)

التعليق على أشكال الاستقرار الهيكلي :يتبين من شكلي اختباري (CUSUM) و (CUSUMSQ)أن الخط البياني الممثل لإحصائية كلا الاختبارين يقع بالكامل داخل حدود منطقة الثقة (الخطوط الحمراء المتقطعة) عند مستوى معنوية (5%) طوال فترة التقدير .وهذا يؤكد الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج (ARDL) المقدر عبر الزمن، مما يعزز موثوقية النتائج القياسية التي تم التوصل إليها، ويثبت صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية لبيان أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2000-2025)

خامسا: مناقشة النتائج والتحليل الاقتصادي المشترك

النتيجة الجوهرية التي أفرزها التحليل القياسي هي عدم فاعلية الإنفاق العام في خفض معدلات البطالة في المدى الطويل، ورغم ثبوت العلاقة التوازنية، إلا أن الأثر غير معنوي. قد تبدو هذه النتيجة للوهلة الأولى متعارضة مع الطرح الكينزي التقليدي الذي يفترض أن التوسع في الإنفاق الحكومي يحفز الطلب الكلي ويزيد التشغيل. إلا أن الباحث يعزو هذا القصور الملحوظ إلى مجموعة من التشوهات الهيكلية التي تلازم الاقتصاد الليبي كاقتصاد ريعي، والتي تفسر هذه النتائج بدقة:

1. طبيعة وهيكل الإنفاق العام (هيمنة الإنفاق التسييري):

يتسم الإنفاق العام في ليبيا بتركز الغالبية العظمى منه في الباب الأول (المرتبات والأجور) والنفقات التسييرية الاستهلاكية، على حساب الإنفاق التنموي والاستثماري الذي يبني قدرات إنتاجية حقيقية. هذا التوجيه للإنفاق لا يخلق مشاريع أو مصانع تستوعب العمالة بشكل مستدام، بل يقتصر على إعادة توزيع الريع النفطي، مما يجعل أثره على تخفيض البطالة الهيكلية شبه معدوم.

2. ظاهرة تسرب المضاعف الكينزي للخارج:(Import Leakage)

وفقاً للنظرية الاقتصادية، يُفترض أن يخلق الإنفاق العام مضاعفاً يولد فرص عمل متتالية. ولكن في حالة الاقتصاد الليبي الذي يعاني من ضعف حاد في القاعدة الإنتاجية المحلية، فإن الزيادة في الدخول الناجمة عن الإنفاق الحكومي تتحول فوراً إلى طلب على السلع المستوردة. وبالتالي، فإن أثر الإنفاق العام يتسرب خارج دائرة الاقتصاد الوطني، ليخلق فرص عمل في الدول المصدرة بدلاً من السوق المحلي.

3. تضخم القطاع العام وتكريس البطالة المقنعة:

تؤكد النتائج أن محاولات التدخل لخفض البطالة من خلال التوظيف المباشر في القطاع الحكومي لم تعالج مشكلة البطالة الحقيقية، بل أدت إلى تحويل البطالة السافرة إلى بطالة مقنعة داخل أروقة مؤسسات الدولة. هذا التكدس الوظيفي أضعف الكفاءة الإنتاجية، وجعل القطاع العام مشبعاً وغير قادر على استيعاب المخرجات التعليمية المتزايدة بمرور الوقت.

4. اختلالات سوق العمل وتأثير المرض الهولندي:(Dutch Disease)

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

استمرار تدفق الإنفاق العام الريعي أدى إلى خلق تشوه في الحوافز لدى القوى العاملة، حيث يفضل معظم الداخلين الجدد لسوق العمل انتظار الوظيفة الحكومية الآمنة وذات الدخل المضمون بدلاً من الانخراط في القطاع الخاص أو المبادرات الريادية. هذا يعطل مرونة سوق العمل ويجعل استجابته للإنفاق الحكومي بطيئة وغير فاعلة في القضاء على البطالة الفعلية.

خامساً: خلاصة التحليل

استناداً إلى التحليل القياسي والمناقشة الاقتصادية، تخلص الدراسة إلى أن الإنفاق العام بحجمه الكلي الحالي لا يمثل أداة فاعلة أو مستدامة للحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي للفترة.(2000-2025)

فرغم وجود مسار توازني بين المتغيرين، إلا أن الأثر الإيجابي المتوقع للسياسة المالية معطل هيكلياً بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد؛ حيث يؤدي تضخم الإنفاق الاستهلاكي وضعف الإنفاق التنموي، مقترناً بالاعتماد المفرط على الواردات، إلى تبديد القدرة على توليد الوظائف. وعليه، فإن معالجة أزمة البطالة لم تعد مرهونة بزيادة حجم الإنفاق العام، بل ترتبط جوهرياً بضرورة إصلاح جودة وهيكل هذا الإنفاق، وتوجيهه نحو استثمارات رأسمالية حقيقية تحفز القطاع الخاص ليأخذ زمام المبادرة في خلق فرص العمل المستدامة.

خامساً: مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الأدبيات والدراسات السابقة

لإضفاء بعد نقدي ومقارن على نتائج التحليل القياسي، وتحديد موقع هذه الدراسة ضمن التراث العلمي، تم إجراء مطابقة بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ومخرجات الدراسات السابقة (المحلية، والعربية، والأجنبية). وقد أظهرت المقارنة ما يلي:

1/الدراسات التي اتفقت نتائجها مع الدراسة الحالية (الاتجاه المؤيد) :تتطابق النتائج الجوهرية لهذه الدراسة بشكل وثيق مع الدراسات التطبيقية التي أُجريت على الاقتصاد الليبي والاقتصادات النفطية (الريعية) المشابهة، وتحديداً:

- على المستوى المحلي :اتفقت دراستنا مع ما توصلت إليه دراسة الزروق والشيباني (2021) في أن أثر الإنفاق العام على البطالة في ليبيا يُعد أثراً محدوداً جداً. ويُعزى هذا الاتفاق التطابقي إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد وضعف ارتباط الإنفاق الحكومي بالنشاط الإنتاجي الحقيقي. كما توافقت النتائج مع دراسة زايد (2019) التي أكدت أن التوسع المالي في ليبيا لم يصحبه تحسن في الأداء الإنتاجي، والسبب المشترك بين الدراستين يعود إلى الخلل الهيكلي المتمثل في ارتفاع الاعتماد على الإنفاق الجاري على حساب التنمية.
- على المستوى العربي :تقاطعت دراستنا مع نتائج دراسة بوبكر وبلقاسم (2020) المطبقة على الاقتصاد الجزائري (المشابه هيكلياً للاقتصاد الليبي)، في أن فاعلية الإنفاق تعتمد بالأساس على كفاءة توجيه الموارد. كما دعمت نتائجنا ما ذهبت إليه دراسة المطيري (2022) في المملكة العربية السعودية، حيث اتفقت دراستنا معها في استنتاج أن غياب الإنفاق الاستثماري الرأسمالي، وهيمنة الإنفاق التسييري، يُفقد السياسة المالية قدرتها الفعلية على خلق فرص عمل مستدامة.

2/الدراسات والنظريات التي اختلفت نتائجها مع الدراسة الحالية (الاتجاه المعارض) :في المقابل، تختلف النتائج التي توصلت إليها دراستنا اختلافاً جوهرياً مع الطرح النظري الكلاسيكي والدراسات المطبقة على الاقتصادات المتقدمة، وتحديداً:

- الأساس النظري الكينزي :(Keynes, 1936) تتقاطع نتائج دراستنا وتتعارض مع جوهر النظرية الكينزية التي تؤكد أن تدخل الدولة عبر زيادة الإنفاق العام كفيل بمعالجة البطالة الناتجة عن ضعف الطلب الكلي. فبينما يرى كينز أن التوسع الإنفاقي يخلق تلقائياً وظائف جديدة عبر أثر المضاعف، أثبتت دراستنا القياسية أن هذا الأثر الإيجابي غائب تماماً في المدى الطويل في الاقتصاد الليبي.

3/تعقيب الباحث وتفسير أسباب الاتفاق والاختلاف (سد الفجوة البحثية) :يعزو الباحث هذا التباين الواضح بين الفرضية الكينزية والواقع الليبي الملموس إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والهيكلية. فالنظرية الكينزية تفترض وجود جهاز إنتاجي محلي مرن يستجيب لزيادة الطلب الحكومي بخلق الوظائف. أما في حالة الاقتصاد الليبي، فإن التوسع الإنفاقي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة (تسرب المضاعف للخارج) وتضخم الاستهلاك دون أي استجابة إنتاجية محلية.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تسد فجوة بحثية هامة؛ إذ لم تكتفِ بتأكيد قصور الإنفاق العام، بل أثبتت قياسياً باستخدام أحدث البيانات (حتى عام 2025) أن معالجة البطالة في الاقتصادات الريعية لا تتحقق بضخ المزيد من الأموال لرفع الطلب الكلي، بل تتطلب معالجة تشوهات جانب العرض، وإعادة توجيه الإنفاق من مساره الاستهلاكي الجاري نحو مسار استثماري رأسمالي قادر على استيعاب العمالة.

الخاتمة

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 289 ~ 300

سعت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى 2025)، وذلك بهدف تقييم كفاءة السياسة المالية كأداة لمعالجة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية الكلية. وباستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتحليل السلاسل الزمنية، ومناقشة المعطيات في ضوء النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الريعي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العلمية التي بُنيت عليها جملة من التوصيات العملية، وذلك على النحو الآتي:

النتائج

أفرز التحليل القياسي والاقتصادي للبيانات النتائج الجوهرية الخمس التالية:

1. الجمود الهيكلي للبطالة رغم التوسع الإنفاقي :أظهر التحليل الوصفي مفارقة اقتصادية واضحة، تتمثل في تضاعف حجم الإنفاق العام بشكل كبير جداً خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالصدمات النفطية الإيجابية، دون أن يُحدث ذلك انخفاضاً جوهرياً أو ملموساً في معدلات البطالة التي ظلت تتراوح حول مستويات مرتفعة (بين 17.6% و 19.8%).
2. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل :أثبت اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه نحوها متغيرات الدراسة بمرور الزمن، مما يؤكد أن الديناميكية الكلية لسوق العمل الليبي تتأثر بنيوياً بمسارات السياسة المالية والإنفاق الحكومي.
3. قصور فاعلية الإنفاق العام في المدى الطويل :أثبتت تقديرات نموذج (ARDL) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية للإنفاق العام على خفض معدلات البطالة في المدى الطويل، مما يدحض فرضية فاعلية المضاعف الكينزي في الاقتصاد الليبي، ويؤكد أن زيادة الإنفاق الحكومي المجردة لا تكفي لخلق فرص عمل مستدامة.
4. سرعة الاستجابة لتصحيح الاختلالات :بيّن معامل تصحيح الخطأ(ECM) ، الذي جاء بقيمة سالبة وعالية المعنوية (-1.085)، أن أي صدمات أو اختلالات تقع في سوق العمل يتم تصحيحها والعودة إلى مسار التوازن طويل الأجل بسرعة فائقة (خلال سنة واحدة تقريباً)، إلا أن هذا التوازن يستقر للأسف عند معدلات بطالة هيكلية مرتفعة.
5. التشوهات الهيكلية وتسرب المضاعف :تُعزى محدودية أثر الإنفاق العام على التشغيل إلى هيمنة النفقات الجارية (الاستهلاكية والأجور) على هيكل الميزانية العامة وتواضع الإنفاق التنموي، فضلاً عن تسرب أثر الإنفاق إلى الخارج عبر الاستيراد المكثف، وتكريس ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة التكدس الوظيفي غير المنتج في القطاع العام.

التوصيات

تأسيساً على النتائج السابقة، وفي سبيل تفعيل دور السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة، توصي الدراسة بالآتي:

1. إعادة هيكلة الموازنة العامة (التحول التنموي) :ضرورة تبني سياسة مالية صارمة تعيد هيكلة الإنفاق العام من خلال كبح جماح الإنفاق التسييري (الاستهلاكي)، وتوجيه الجزء الأكبر من الفوائض المالية نحو الإنفاق الاستثماري والرأسمالي؛ لتمويل مشاريع البنية التحتية والإنتاجية التي تمتلك قدرة حقيقية على استيعاب العمالة.
2. تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الارتهان الريعي :وضع استراتيجية وطنية شاملة لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، من خلال تحفيز القطاعات غير النفطية (كالزراعة، والصناعة، والخدمات التكنولوجية والطاقة المتجددة) لتكون هي المحرك الأساسي للنمو والمُولد الفعلي للوظائف.
3. تمكين القطاع الخاص ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة :التحول التدريجي من دور الدولة المُوَظِّفة إلى الدولة المُنَظِّمة، عبر تقديم التسهيلات الائتمانية والضريبية والتشريعية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتشجيع مبادرات ريادة الأعمال للشباب كبديل استراتيجي عن انتظار الوظيفة الحكومية.
4. معالجة تشوهات سوق العمل ومواءمة المخرجات التعليمية :إطلاق برامج إصلاحية لسوق العمل تهدف إلى معالجة ظاهرة المرض الهولندي، وتقليص الفجوة في الامتيازات بين القطاعين العام والخاص لتشجيع العمالة الوطنية على الانخراط في القطاع الخاص، مع ضرورة ربط مخرجات التعليم والتدريب المهني بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
5. تفعيل حوكمة الإنفاق العام ومكافحة البطالة المقنعة :وضع آليات رقابية صارمة لضمان كفاءة تخصيص الموارد العامة، ووقف التعيينات العشوائية في القطاع العام التي تزيد من معدلات البطالة المقنعة، مع تبني برامج لإعادة التأهيل والتدريب لموظفي الدولة لرفع كفاءتهم الإنتاجية.

المراجع

1. بشير، سمير .(2023) .السياسات المالية الكلية: أدوات وتحليلات .دار النهضة العربية.
2. بن يوسف، كمال. (2022). أثر الصدمات النفطية على كفاءة الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 14(2)، 45-67.
3. مختار، فاطمة. (2023). التشوهات الهيكلية لسوق العمل في الاقتصادات النفطية: ليبيا نموذجاً .مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 9(1)، 77-98.
4. المركز الوطني لدعم القرار .(2021) .تقرير الأداء الاقتصادي الكلي للاقتصاد الليبي .رئاسة الوزراء، دولة ليبيا.
5. يحيى، محمد .(2021) .المالية العامة والتشريع الضريبي (الطبعة الثالثة). دار وائل للنشر.
6. Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. Macmillan.
7. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). Economics (19th ed.). McGraw-Hill Education.
8. بوبكر، أحمد، وبلقاسم، نور الدين. (2020). الإنفاق الحكومي والبطالة في الاقتصادات الريعية: دراسة قياسية لحالة الجزائر .(2018-1990) مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 12(3)، 145-166.
9. الزروق، عبد الله، والشيباني، محمد. (2021). أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة والتضخم في ليبيا: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج .ARDL مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 7(2)، 210-235.
10. زايد، علي مصطفى. (2019). تحليل هيكل الميزانية العامة وتداعياتها الكلية في الاقتصاد الليبي .المجلة الليبية للدراسات الاقتصادية، 5(1)، 45-72.
11. المطيري، خالد. (2022). أثر النفقات الرأسمالية والجارية على التوظيف في المملكة العربية السعودية: مقاربة قياسية .مجلة الإدارة والاقتصاد، 34(4)، 301-325.
12. Pesaran, M.H., Shin, Y., & Smith, R.J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics.